أعرب عن سعادته بنتائج اللقاءات على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

الغانم: اجتماعات جنيف سيكون لها آثار إيجابية في دعم مواقف الأمتين العربية والاسلامية

جنيف - «كونا»: أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قبيل مغادرته جنيف أمس، عن سعادته بنتائج الاجتماعات واللقاءات التي تمت على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال129 مؤكدا آثارها الايجابية في دعم مواقف المجموعتين العربية والاسلامية.

ووجه الغانم الذي ترأس وفد الشعبة البرلمانية في أعمال المؤتمر الذي انعقد في جنيف من 5 - 9 من الشهر الجاري الشكر للنواب أعضاء الشعبة البرلمانية على مشاركتهم الفاعلة والمداخلات التي ساهموا بها في اللجان المختلفة.

وأشار إلى ان الدعوة لاجتماع طارئ للاتحاد البرلماني العربي في دولة الكويت لمناقشة الانتهاكات التي يتعرض لها المسجد الأقصى لاقت ردود أفعال طيبة لدى الوفود العربية المشاركة مشيرا الى انه بصدد تنسيق موعد قريب للاجتماع بعد التشاور مع ممثلي برلمانات الدول الاعضاء.

من جانب آخر التقى الغانم على هامش أعمال المؤتمر أمس رئيس مجلس الشورى العماني خالد بن هلال المعولي وبحث في اللقاء القضايا الثنائية ذات الاهتمام المشترك.

وكان في وداع وفد الشعبة البرلمانية لدى مغادرته رئيس بعثة دولة الكويت الدائمة في جنيف السفير جمال الغنيم.

ويضم فد الشعبة البرلمانية الذي ترأسه الغانم وكيل الشعبة البرلمانية فيصل الغانم وأمين سر الشعبة جمال العمر وأمين الصندوق صالح عاشور والاعضاء عبدالله الطريجي وسيف العازمي وماضي الهاجري وأمين عام مجلس الامة علام الكندري.

مرزوق الغانم أكد الآثار الإيجابية للقاءات التي تمت على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

قدم قانونا لخلق وتبادل النقود على أساس سلعي حقيقي

الحويلة يطالب بحظر الفوائد الربوية

قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا بقانون في شأن حظر الفوائد الربوية ، جاء فيه ما يلي:

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن حظر الفوائد الربوية ، مشفوعا بمذكرته الايضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مادة اولى:في تطبيق احكام هذا القانون:

1 - يقصد بمؤسسات القطاع المصرفي والمالي: بنك الكويت المركزي ومؤسسات ومحافظ التمويل الحكومية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وفروع البنوك الاجنبية المصرح لها بالعمل في دولة الكويت وشركات التمويل والاستثمار وتوظيف الاموال وشركات الوساطة المالية والصرافة والتامين

2 - يقصد بالاعمال المالية التي تقوم على الفوائد الربوية: كل مداينة تتضمن زيادة مشروطة على اصل القرض او الدين نظير الاجل سواء كانت بغرض التمويل او الاستثمار او ادارة المخاطر بفائدة قانونية او اتفاقية ثابتة او متغيرة او تاخيرية ايا كانت صورها او مسمياتها كالودائع لأجل والقروض والتسهيلات المصرفية بجميع انواعها واغراضها وقروض الوسطاء في الاسواق المالية وإصدار السندات وتداولها وعمليات خصم الدين بانواعها وغرامات التاخير على الديون المستحقة وكل ما هو في حكمها. مادة ثانية: اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون، يحظر على مؤسسات القطاع المصرفي والمالي مزاولة اي عمل مالي يقوم على الفوائد الربوية ، ويعتبر باطلا بطلانا مطلقا اي عمل مالي يتم بالمخالفة لهذا الحظر.

مادة ثالثة: تشكل بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير المالية «هيئة عليا للفتوى والرقابة الشرعية» تتبع مجلس الوزراء تضم ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص وتتولى ابداء الرأي الشرعي في اعمال القطاع المصرفي والمالي والرقابة الشرعية علية ، وتكون هذه الهيئة مستقلة وقراراتها نهائية وملزمة . وتتولى الهيئة وضع لوائحها وانظمتها بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي.

مادة رابعة: على مؤسسات القطاع المصرفي والمالي التي تتعامل بالفوائد الربوية توفيق اوضاعها بموجب احكام هذا القانون، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وعلى جميع الجهات الحكومية، كل حسب اختصاصه، التحقق من التزام مؤسسات القطاع المصرفي والمالي من توفيق اوضاعها خلال هذه المدة.

مادة خامسة: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذه القانون.

مادة سادسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل

محمد الحويلة

فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاث سنوات من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي: لما كان التعامل بالربا من اكبر الكبائر في الشريعة الاسلامية الغراء، وتحريم الربا من ابرز المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة، لما فيه من الظلم المنافي للعدل، وقد تواردت النصوص الشرعية الصريحة من القرآن الكريم والسنة النبوية على حظر التعاملات الربوية في مواضع كثيرة منها:

قول الله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولاتظلمون».

وفي الحديث الصحيح، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجتنبوا السبع الموبقات» وذكر منها «أكل الربا». كما دلت الاحاديث النبوية على ان أكل الربا معرض للعن والطرد من رحمة الله، وكل ذلك دال على حظر الربا وانه آفة اجتماعية وجريمة اقتصادية توجب الحرب من الله على مرتكبيه.

ولما كان المشرع الكويتي حريصا على الالتزام بالشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، وهو ما تصدر مواد الدستور وسار عليه القانون المدني نصا وروحا فقد ارسى الدستور قاعدة العدالة كركيزة اساسية يبنى عليها الاقتصاد الوطني بغية تحقيق الرخاء للمواطنين والوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة.

ولما كان القطاع المصرفي والمالي يعتبر الركيزة الاهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، فقد ثبت بمنطق العلم والحس والواقع ان تطبيقات الفوائد الربوية في هذا القطاع من شأنها ان تخلق سلسلة من الازمات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي.

وتاسيسا عليه فقد جاء هذا الاقتراح بالقانون ليسهم في خلق وتبادل النقود على اساس سلعي حقيقي، واقامة المبادلات الائتمانية على قاعدة آمنة من المديونيات الثابتة، التي تنعكس حتما على تأمين الاستقرار لدخول المواطنين، ما يسهم في تأمين مسيرة التنمية الوطنية، كما يحمي الاقتصاد الوطني من التعرض للازمات النقدية والانهيارات الاقتصادية التي يشهدها العالم بسبب الربا وتقلبات اسعار الفائدة الربوية.

كما يسهم هذا الاقتراح بالقانون في تحقيق العدالة للبنوك التقليدية المحرومة من ميزة الاستثمار المباشر التي تفتح لها افاقا وفرصا استثمارية واعدة، في الوقت الذي تتمتع فيه البنوك الاسلامية بهذه الميزة الاستراتيجية ذات العوائد العالية.

وبالتالي فإن هذا الاقتراح يلبي حاجة البنوك التجارية ومؤسسات التمويل والاستثمار التقليدية للفوز بالموافقات الرسمية التي تسمح لها بالتحول من ممارسة اسلوب الفوائد الربوية إلى العمل وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية، يضاف لذلك تزايد مخاوف البنوك والمؤسسات الربوية من مخاطر تقلبات الفائدة العالمية، والاثر السلبي بالغ الخطورة على اجال سلم استحقاقات الودائع وفوائد القروض والسندات طويلة الاجل، ما حدا بتلك المؤسسات الربوية إلى ان تستحوذ على حصص كبيرة في بنوك ومؤسسات مالية اسلامية لانها الملاذ الآمن من المخاطر الاستراتيجية المستقبلية الناتجة عن التعامل بالفوائد الربوية، التي باتت تهدد كيان تلك البنوك والمؤسسات المالية في الاجل الطويل، خصوصا في ظل ارتفاع معدل حالات الافلاس المصرفي التقليدي في العالم.

أمانة المجلس: استقبال عضوي المحكمة المنتدبين 20 الجاري

المطاوعة: حكم «الدستورية» المعول الرئيسي بصحة أو بطلان عضوية مجلس الامة

المستشار يوسف المطاوعة

■ لوزارة الداخلية دور محدد يتمثل في رصد الأرقام والنتائج..وعلى الجميع التريث

قال نائب رئيس المجلس الاعلى للقضاء ونائب رئيس محكمة التمييز المستشار يوسف المطاوعة ان حكم المحكمة الدستورية هو المعول عليه الرئيسي بصحة او بطلان عضوية مجلس الامة دون ان يكون لوزارة الداخلية دور في ذلك الامر.

واضاف المستشار المطاوعة في تصريح لـ«كونا» ان لوزارة الداخلية دورا محددا يتمثل في رصد الارقام والنتائج من واقع اللجان الانتخابية التي يترأسها المستشارون والقضاة المنتدبون من قبل المجلس الاعلى للقضاء للاشراف على العملية الانتخابية الخاصة بمجلس الامة.

ودعا الجميع الى التريث حتى صدور قرار المحكمة الدستورية الخاص بالطعون الانتخابية في الدوائر الخمس لانتخابات مجلس الامة 2013.

وذكر ان المحكمة الدستورية التي عقدت برئاسته فضت النتائج الواردة من وزارة الداخلية الخاصة بالدائرتين الرابعة والخامسة وسمحت للطاعنين بالاطلاع عليها واجلت النظر في الطعون الانتخابية البالغ عددها 31 طعنا الى جلسة 30 اكتوبر الجاري للاطلاع.

وقال ان المحكمة الدستورية ندبت المستشارين خالد الوقيان وابراهيم السيف وهما عضوا المحكمة للانتقال الى مجلس الامة لفتح بعض الصناديق الانتخابية في الدائرتين الرابعة والخامسة واستخراج أصول المحاضر للتأكد من النتائج النهائية لانتخابات مجلس الامة فيما يخص الصناديق في تلك الدائرتين. من جانبها، اعلنت الأمانة العامة لمجلس الأمة استقبال عضوي المحكمة الدستورية المستشارين خالد احمد الوقيان وابراهيم عبد الرحمن السيف المنتدبين من المحكمة الدستورية يوم الأحد الموافق 20 اكتوبر الجاري.

وذكرت الامانة في بيان صحافي أمس، أن المحكمة الدستورية قد قررت بجلستيها المنعقدتين في السابع والتاسع من اكتوبر الجاري لنظر الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الامة لعام 2013 ندب عضوي المحكمة للانتقال الى مقر الأمانة العامة لمجلس الأمة واتخاذ اللازم نحو فتح صناديق الانتخابات الخاصة لاستخراج محاضر اللجان الانتخابية رقم «2» و«3» و«4» و«5» و«16» بالدائرة الأولى واستخراج محضر اللجنة رقم «11 أصلية» واللجنة رقم «33 أصلية» بالدائرة الخامسة.

مستشارو الصفقة كانوا على علم ببنود العقد وآثاره السيئة على الكويت

الهاشم تسأل الشمالي عن صفقة «الداو كيميكال»

صفاء الهاشم

وجهت صفاء الهاشم عضو مجلس الامة سؤالا لوزير النفط مصطفى الشمالي حول صفقة الداو كيميكال، حيث جاء نص السؤال كالتالي:

وصف الخبراء والمحللون صفقة الداو كيميكال بانها واحدة من اكبر عمليات الاحتيال ولجان التحقيق السابقة اكدت على وجود تواطئ لاستنزاف الاموال العامه داخليا وخارجيا الأمر الذي جعل رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة داو اندرو ليفريز يؤكد بقوله : «أؤكد لمساهمي شركة داو ان الغرامة التي حصلت عليها الشركة من شركة صناعة البتروكيماويات في الكويت هي اموال مستحقة وستساعد على سداد ديون الشركة ودعم ميزانيتها».

وهذا بحد ذاته له معنى واحد أن مستشاري الصفقة الكويتيين والأجانب كانوا على علم ببنود العقد وآثاره السيئة على وضع الكويت المالي وسمعتها والدليل مؤخرا هو خروج الكويت من مؤشر قياس الشفافية بتاتا.

لذلك يرجى التكرم بتزويدنا بالتالي :-

1 - إن كان المشروع غير مجد فلماذا تم توقيع العقد بشرط جزائي عال وإن كان ناجحا لماذا تم فسخه، يرجى تزويدنا بالرد الرسمي الخاص بتوصية فسخ عقد الداو.

2 - تحديد من الذي تسبب في انتهاك وهدر وتبديد الأموال العامة للدولة بالاتفاق المباشر وسداد قيمة غرامة إلغاء الصفقة دون تفاوض؟

3 - لماذا خالفت الادارة القانونية بمؤسسة البترول شروط العقود الحكومية بضرورة تحديد الجهة المختصة بأي نزاع على العقد لدى القضاء الكويتي وليس وفقا لقواعد التحكيم المباشر بغرفة التجارة الدولية وتبيان ماحدث طوال فترة التقاضي والمرافعات.

4 - من هو صاحب القرار والمتسبب في ضعف المواجهة القانونية التي تمت من الجانب الكويتي ضد شركة الداو ، بالرغم من اتعاب مكاتب المحاماة الباهظة ؟

5 - يرجى تزويدي بنسخة من التقييم الفني الذي تم عمله لحساب الأضرار الغير مباشرة التي نتجت عن إلغاء صفقة الداو وضياع الفرص الاستثمارية في الكويت.

6 - بيان بمدى استفادة كل من الشركات التالية المتملكه لحصص ملكيه في الداو كميكال من الغرامه :

شركة ايكويت - تمتلك 42.5 في المئة

شركة صناعة البتروكيماويات - تمتلك 42.5 في المئة

خلال مؤتمر صحافي بمقر «كود» للإعلان عن انطلاقها تحت شعار «الأكفأ أولى»

الصانع: حملة شعبية لتمكين الكفاءات الوطنية في المراكز القيادية

■ بهبهاني: المرحلة الحالية تحتاج إلى استغلال كل جهد وفكر في الدفع بالعمل الحكومي إلى الإنجاز

المتحدثون خلال المؤتمر الصحافي

■ الرجيب: يجب فتح ملف هجرة العقول الكويتية للعمل خارج الوطن والوقوف على الأسباب الفعلية للقضية

جانب من الحضور (تصوير: أحمد المهلهل)

كتب مصطفى كامل:

أعلن النائب يعقوب الصانع عن انطلاق حملة وطنية شعبية لتمكين الكفاءات الوطنية في المراكز القيادية، مشيرا الى أن الوقت قد حان لتمكين العناصر الوطنية الكفؤة من الجنسين من تولي المناصب الوسطى والعليا في الهرم الإداري للأجهزة التنفيذية، وفق اعتبارات اللوائح والنظم والجدارة المهنية بعيدا عن أي انتماءات قبلية أو مذهبية أواي نفوذ سياسي، مع حصول الكفاءات على فرصتها في قيادة دفة العمل الحكومي بالبلاد.

وقال الصانع في المؤتمر الصحافي الذي عقد مساء أمس الأول في مقر «كود» بضاحية السالم، للإعلان عن انطلاق الحملة تحت شعار «الأكفأ أولى»: إن الحملة جاءت بعد هيمنة المحاصصة والنزعة الشللية في توزيع المناصب، وتأثير القوى السياسية وأصحاب الأجندات الخاصة في فرض المحسوبين عليهم، مما أدى إلى إخفاق في تنفيذ خطة التنمية بعد سنوات من إقرارها، حيث ظلت معظم مشاريعها على الورق، مع سير مشاريع أخرى ببطء شديد.

وتابع: للحملة اهداف محددة تتمثل في إشاعة ثقافة تمكين الكفاءات الوطنية من تولي القيادة بما يعمل على تشكيل اتجاه شعبي نحو الدفع بتلك الكفاءات لتأخذ فرصتها في خدمة الكويت، وهو ما يتولد عنه رأي عام ضاغط يجبر الحكومة على تغيير سياسة التعيين والاعتماد على الكفاءات في إسناد المناصب، كما أنها حملة شعبية تطوعية إعلامية تربوية تستهدف تسليط الضوء على ظاهرة تجاهل الكفاءات الوطنية.

وكشف عن جملة من الأسباب التي دفعته مع عدد من الخبراء والمتخصصين لإطلاق الحملة، أولها انتشار الفساد المالي والإداري والبيروقراطية والمحسوبية والواسطة في الأجهزة الحكومية، الأمر الذي دفع بالعمل الحكومي إلى مزيد من التدهور والتردي، فتردت معه الخدمات العامة في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، فانعكس ذلك سلبا على العمل الحكومي على مستوى القاعدة من الموظفين فضعف مستوى الإنتاجية وتوقف دوران عجلة التنمية بصورة ظاهرة للعيان.

وقال الصانع: ساسعى جاهدا لتشكيل لجنة برلمانية مؤقتة لتمكين الكفاءات الوطنية، مع العمل على تفعيل دور لجنة الشكاوى والعرائض لتتولى جانبا من هذا الملف، إضافة إلى سن تشريعات من شأنها تقديم نموذج عصري متكامل يمزج ما بين المزايا التحفيزية والضوابط والمعايير والوصف الوظيفي وما سوى ذلك من مقترحات مفيدة في هذا الشأن.

من جانبه، قال عضو اللجنة العليا للحملة حيدر بهبهاني إن الحملة جاءت تلبية لمتطلبات المرحلة الحرجة التي تمر بها الكويت والتي تحتاج إلى استغلال كل جهد وفكر في الدفع بالعمل الحكومي إلى أفق أوسع من الإنجاز الذي طال انتظاره، فيما تراوح معظم المشاريع التنموية مكانها لغياب الرؤية الواقعية والعقول النيرة التي توارت خلف ما تشهده الساحة من ظواهر غير صحية انعكست سلبا على جوانب الحياة كلها وخاصة ما يتعلق بالمواطن واحتياجاته الأساسية، لافتا إلى أن ابرز أسباب إطلاق الحملة، انعدام مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص نتيجة الزج بشخصيات غير مؤهلة في المواقع الحكومية والمفصلية في الأجهزة الحكومية.

من جهتها، شددت عضوة اللجنة العليا للحملة مريم الرجيب إلى ضرورة فتح ملف هجرة العقول الكويتية للعمل خارج الوطن والوقوف على الأسباب الفعلية التي دفعتهم إلى ذلك الخيار، مطالبه إلى حصر التخصصات والأعداد المهاجرة، ليتسنى إعادة احتضانهم في بلدهم ليسهموا في عمليات البناء والتنمية الشاملة.

وقالت الرجيب: الحملات الإعلامية الجماهيرية الهادفة هي آلية مشروعة في العمل السياسي ووسيلة معتبرة في تكريس النهج الديمقراطي، مشددة على إعطاء هذا الملف أهمية قصوى في برنامج عمل الحكومة على اعتبار أن ذلك يدخل في صميم الاستثمار البشري.

بدوره، قال عضو اللجنة العليا للحملة عصام العصيمي: الأكفأ أولى بتولي المناصب لأنه يملك التأهيل والخبرة والمهارات والقدرة الفعلية والرؤية والعوامل الذاتية لرفع مستوى الإنتاجية والتنمية، وهو أحوج ما تحتاج إليه الكويت في وقت تتحدث فيه عن خطة التنمية المعطلة منذ سنوات بسبب غياب الكفاءة.

ومن جانبه قال عضو اللجنة العليا محمد البعيجان: أهداف وضعها القائمون على الحملة، ويعملون على تحقيقها، والتي يأتي في مقدمتها تنوير الرأي العام باهمية تمكين الكفاءات الوطنية في الأجهزة الحكومية المختلفة وما يتبعها من هيئات مستقلة، لما لذلك من انعكاس إيجابي على الإنتاجية والفاعلية والتنمية.